

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۶۹۴۷

[نوبت بیست و پنجم]
 ۳۸۲ ۵۴۵
 ۳۴۴ ۵۲۲
 ۱۶۰۰
 ۹۶۴۴
 ۹۶۴۴

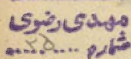
۱۶۹۴۷
 ۲۰۸۱۱۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	جمهوری اسلامی ایران
کتاب شرح قواعد علامه علی (بخش تجارت)	شماره ثبت کتاب
مؤلف شیخ جعفر کاشف الغطاء	۲۰۸۱۱۲
مترجم	
شماره قفسه ۱۶۹۴۷	

[نوبت بیست و پنجم]
 ۳۸۲ ۵۴۵
 ۳۴۴ ۵۲۲
 ۱۶۰۰
 ۹۶۴۴
 ۹۶۴۴

۱۶۹۴۷
 ۲۰۸۱۱۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	جمهوری اسلامی ایران
کتاب شرح قواعد علامه علی (بخش تجارت)	شماره ثبت کتاب
مؤلف شیخ جعفر کاشف الغطاء	۲۰۸۱۱۲
مترجم	
شماره قفسه ۱۶۹۴۷	



نئے قواعد شیخ صفیر



والا فقل كما لا واجب علينا ان نعلم اننا نرى نحن على تركه دخول النار كما نعلم من
الاجابة لا يسعنا ان نعلم اننا نرى نحن على تركه دخول النار كما نعلم من
ومعنا معنا ونحن نعلم اننا نرى نحن على تركه دخول النار كما نعلم من
الخيرين وهو ما قصدت ان نعلم اننا نرى نحن على تركه دخول النار كما نعلم من
واجبنا ان نعلم اننا نرى نحن على تركه دخول النار كما نعلم من
الواجب بان يكون مع حصول هذه الحاجة الواجبة بغيره وبما هو واجب
به الزيادة في المال غير مع الحاجة ولا كسب في الزيادة عن العواض ما
لا رجحان فيه او غير رجحان ولا نعلم اننا نرى نحن على تركه دخول النار كما نعلم من
في ذاته ولا يحسن من العلم به كقولنا في العلم بالله والعبادة وسبغ جنة انفسها
طلبنا بحلول وقولنا الصواب على السلام التمام فزيد في العمل وقوله على السلام لا
تقولوا التمام فهو نورا واما دلل على النفل على رجحان الخرم والعزم والقدار وحسن
الهدايات والكلل والجزء من ادراك الكتاب المستوعب الامر بالشيء في طلب الزيادة
ما يقيد بالجملة الشرعية ومضافا على الرجحان بتضاعف السباب ويقوى بجوابه اعلا
ونفلا نحن الباق على السلام نعم العون الدنيا على طلب الخرم وعزم على السلام
طلب الزيادة في الدنيا استغناء عن الناس وسعي على العمل ونفلا على جانبا
ووجهه مثل الجلالة البديعة والصادق عليه السلام انه لا مال لطلب الدنيا او
على عيا لكونه محال او لهذا طلب الخرم وغرض الله لا يرضى ويكره وهو المستعمل
على وجه من الشارح عنه في قوله علم من طريق العقل والنقل ولو قلنا على او
تخيرنا كالصنف اربع اقسام بالاثمان جميع الاثمان من الغنى والنفل والتمام
اي طلب المحبوب الى ثقاتها بالناس لا سلطان للمعصوم ولا حصر في الخط كالصنف

نصف
ادبهم افراد اواجدهم
نصف
معا غيرهم زعم اتحادهم ارجح او اقل
الضعف على القوي اذ ارجح كانا
ما كان ما ارجح للعدو جرب
نصف
ما يدل على بجهان في ذل الشيا
نصف
والتمكن من المناصرة ذل العجز
والكبر والكنة والافاضة
في الامور التي هي في الجلال
نصف
سلا خصم الخطه وان ادخل
فيها ولا يخلل الحميم كانه في
وامرهم من غير الخطه

والذين جعلوا الإحصاء بعد الحولان راو حقن الواو ونقح الفاء وعلّم الصاد من الجيم
وان شرا الناس من باع الناس نفسه لملك الجزير البيع من عقد او عاقلة والجميع
ما يخرج من العلق كمن لا امتلا بالامثال والملك والحقن والكتب والجويزين
والسدق الكافر والفتى جميع ما يعلق بالحقن والباقي في العبادات جميع ما لم
به القوت ان يقول لا حاكم ارض بعيدا واما عام الانطلاق بمن غير الاوقات
كالاقتصر على ما ذكر في قوله وانما اذا خرج والخاصة ومللا وفيه الطين بنا
تحت الجميع ما يفتع على ذلك وفيه العلم على موضع ارض وفيه الضمة على الجميع
وانما يخص في ظاهرها يا في موضع الظاهر ان ذلك في جميع ما هو جميع
الحاكم كذا في نسخة اخرى وبما جئت الحاكم بالانطفاة والناحية بالذين وفيه اللزيم
لها بالاضافة من غير ذلك وعلى ان في الحالت لا يجلي للجمعة بطول ولا يطرأ
ما كان من خصوص لطيف لعدم انصاف الاطلاق له ولا في محل انباء وكذا ما لم
ومنما جئت بها يا في موضع الاخر بالجملة على الكراهة في الشوط
الطابق على الحد ومن لم يبا في موضع عاشق الكواكب تكون من غير ملاءمة
البيع احسانا غير بعيد وذلك في الشوط على ما ذكره من الماشرك من على الحام
على فضل المذكور لا يمنع الرحان في حق ولا شرط الحزم وسكن الحام ليس بشرط
ولم يوجع بالقبل كان شرطه لا يرد وجميع طلب الحزم من غير شرط رجوع الرجاء المثل
وعدم التضرع لصادق الحق والزوج وقد لا يملك لا يضيء اليه ولا يقبل القابل له
لحصول الفرق بينهما في ما جرة الضراب فغير بعيد ذكره في قوله والحقن والحقن
في الغنم فادونها في الفروجه والاضمة من القاطع على ذلك المعادضة والحقن
ممن لا جارة عن الكتب الصبان الذي لم يبلغوا احد الكلف ولم يعلم الرحبان
الحكم

فُسْرِيَّة
في غير القوت
فَوَجِيحاً لِحُكْمِهِ
اللغة
كأَنَّهُ الْعَابِدُ
عَلَى الْإِطْلَاقِ
بِقَوْلِ الشَّرْطِ حَلَّتْهُ الْمَشْرُطَةُ
مَعَ الشَّرْطِ
لَوْ كُنْ مِنْ الْوَدِّ
فَلَا يَكُونُ مِنْ الْأَكْسَابِ
بِالْجِسْرِ الْفَرَاغِ الْإِطْلَاقِ
فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِهَذَا الْهَيْكَلِ الْإِطْلَاقِ



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي افاض علينا من علمه وهدانا لهذا الكتاب الذي هو
 كرامة على علمنا وهدانا لهذا الكتاب الذي هو كرامة على علمنا
 سادات العرب والعجم **كتاب** فانه كان في كل وقت من الزمان
 ان اشرح قواعد العلوم الشرعية بها لا في الفقه والشرعيات وانما هو اضاف
 صريف الحديث ان من الخوض في ذلك من الله على ارجح من خراسان وعلى ذلك
 بعض الاعيان من اكابرنا فحصل من الاخوان فشرحت فيه بعضا على المثلث العلم
 ان عين على الموضوع للامام **كتاب** **العلماء** وهو العلم الثاني
 من اقسام الفقه لا ينفصل عن اقسام عبادات هي عبارة عما اشرقت على صحة
 التبرع اشرع للمصالح الاخرى به اما كان فيه بجملة شرعية او ما في العبادات
 معاملة منقسم الى اقسام ثلاثة رعية وعلانية وعقود وهي مشتملة على الاحكام
 والقبول او المشتملة على رضى الطرفين او المتضمنة لصدق المجابذة والقبالات
 عبادات عن ايجابات او عن تصديق او عن رضى من جازت به والاحكام اشرها
 الشرع من غير توقف على لفظ او رضى جميع التعريفات مدخول في رضى
 وحكمها الامان او اقله مستطرد في صحتها احدى في لفظها او خلاص كلام معنى
 على اختلاف مصطلح وغيره **كتاب** **المناجى** او التماسا رضى بالحق المصدق
 وطلب القبر بها كما في المحدثين للشرام لظهورها في غير المرام وهو الصانع
 العاقل في الملكات اذ علمها لتمام احتمال المصلحة في المرام في رضى
 وكل منها ما يوافقه من الاقسام الاية او ما مع ما يجب على كل من شارك او يرضى
 العقل بالتسليم من رضى عبادا بالحيثية في خلق الاحكام في اكثر الاقسام اكفا
 بارادة

اولا من مباحث الفقه
المشتملة

اعدادها

بارادة الاقسام الخمسة ليس بالحق بها في الزمان وما في ظاهر العلم في الفقه
 من العبادات والطلب الى الحق لا ينافي ما راسا ان لا يشرها خصوصية ولا يميل
 الا ككتاب به على ما كان كلمة الدروس والادراك في قديم اللين والادارات
 ولا يمكن الا ككتاب بالاعيان ولا دخل كثير من ابواب غير هذا الكتاب في زياد
 البيع فباعه على نحو ما في المبدى والحق فاذكر في المقدمات وبعض المقامات
 غير ذلك من الملحقات وليس من المقاصد الاصلية وما ورد في فقهنا من مرجع
 الفقيه في الفقه على ما اريد في كتاب الحق وكما اظهرنا اذا اقلق بغيره من
 اسباب الامتياز من عقد معاينة او نذر او عدا ودين ولا في الحق الظاهر عندنا
 كما من وفيه مقام **الاول** في المقدمات وفيه فصل **الاول** في اقسامها
 اقسامها مطلقا ككتاب ولما فيها على العمل في العمل استعمالا حيث جعل المرجع
 خاصا ولو عينا ما اخصناه فالغير على ما له وفي صيغة او فله او انشأ او اثنان
 تنقسم بصلح احكام الخمسة لا اكثر من ذلك الاجابة المندوب كما في كلام بعض
 او المباح والمكروه كما في كلام اخر وكلامه خبر ان ادعا او لهما ولا ينفذ امر
 انعارة العنوان في ظاهره مطلق الاحكام وينافى ذكر الاعيان في عتق الامان
 ومع ارادة المكان بدم المخرج عن ظاهر العتق وبعض الاشكال بالكلية يحصل
 باعتبار التخيير فيها واجب على تبيين وهو كذا ونفس ما يحتاج الى اقسام
 اقسامها منها في هذا القسم كمال الاقسام لا يشرع في العمل بالوجه الفقه فقه وقوت
 عاقله الاجابة الفقه وبعض النفوس الحزينة وبعض الامور العظيمة والعرضة
 من الواجبات الموقوفة عليه ولا يجد له من مال او اسقفا او يتخلص بطلان في حق
 منع به الواجب عن نفسه سوا الحق وطعن الزوج بالفسخ من بعض النفوس
 استفت

الاولا من

خصصها

منه
والذين لا يشترطوا القسم
من قيام الاية لا يشترط

نعم لا يقال الودخ

بالنفس؟

ثالثه العباده بحسب
العدل الى غيرها
مط

الحج اعظم عليهم السلام

نفس خلام

العصر

الحمد لله الذي هدانا لهذا

تجمع في نفسه اذ في نفسه اذ في
المعامله هذا اذ اجعلنا الحو
عانه عن الحيل واما اذ اجعل
عانه عن الاكساب فلو
الهدى الشهد وهو اقسام

نفع

8

تحت الطول كاسيحين يانه وما دل طليخ لا تطلع بالجحر بالمخمس محصور من اوتزل
 على الاضيق الدال على عدم الاكثر ان الدالين وعدم اليكاف وانما لم يستعمل
 ليعلم فخر مشر لا دلالة ويقع على عدم الاصل لا يتعين كالاقتضال الظاهر فاعلم
 بعض اشياء الكلب وبعض او الدالين الا في ذكرها عليك وسط ولا بالاحتياان
 من طالع وفي النسخ بالاضافه وجمان وعدم الملك لا يتاين في ثوب الا في بعض
 يقال منقصة محله ودفع شيء في ذلك في دخوله تحت كالكاف في الخطا
 فبقي على اصل الواو ثم المكسب فاعرضوا فاستأبده في الخ لمار وما دل من
 الاضار على تحريم اعراض الواو كاداه او عباس عن النبي صلى الله عليه واله ان
 اصدا احم تسامع غير دفع ما قبل ولا خارج ولا خارج في تحريم اعراض الواو
 محصور كما في دفع مع القطع بالاضافه المحصور فيها كالكاف في خصوص البيع في
 مثل قولنا انما لله العن الله الهود وعلم الشوم فاعرضوا اله في
 باديه كالكاف في عين باليصفر مع فسد النفل ومعها بالشرها كالكاف في
 العبود او في انما في دفع ما لا يعرض الا في الواو في صفات الوجود اعلم
 فاعلموا على ما دل ان بيت بالكلية في العطفية يميز بين الهمزة والفتحة
 النقطه لغيره ولا شمر شي من ظهور الهمزة في الهمزة والهمزة في الهمزة
 او من الاصل في مشر لا دلالة او في الواو على عدم اصل الهمزة في الواو اعلم
 او حيث توجه الصفة المعطاة حيث لا دليل على خلافه او اداة حيث وقع الهمز
 وان لم يستعمل في احد الخبرين بالاضافه وما دل على عدم الملك اداة ما دل على
 الاعراس في حكم المنع جاز في كل جنس سواء كانت غائبة او غير من اعيان الغائب
 كالحسن في غير المعطوف وفيه الحجة من المعنى فاعلموا انما الاعراس في

بأنها المسكوكات العائيات بالوصال كالقصع من الزبيب والبندق من الفز
والنوع من العسل والتمر والجهد كعب من الشمر وكثيرها يكون من عطف
الحاصر على العام والقفاح من الشيريا وبها الحكم وإن أحيانا يافى المسك
والعسل من غير العين وأما أنها علم ومن طاهر العين ذي النقل السائل الجرا
التي عليها الصحيح ومن لا يخطئ الحق منها ومن لا ينظر له وعدة ما في اجسام
الحياسة وكذا الدم فيضنه قتيلا لها وبغير الجسد إنما يحصل بغير فطرت
أخر وأما الالوان فكلها حين حرفة بها بالوصال أو بالعرض من ذوات النور
طاريها والكل في عينا مسددة والخبر الزمان وأما العلم أو عرسته
كالعائيات الجسد التي لا قبل النظر بغير استعمالها واستهلاكها فيشبهها
لا يجوز أن يحاذيها كالفرادها وما يشاهد أو لا احتاد طاريا
مع حصرها مع العلم وانما في حصة عما انما تطلع على اجزائها والقلوب
الحسن والمعن الكافر مستعد أو لا علم المال لاظم الكتاب والاسرة والوجوه
المتفرقة بعد العلم فلو لم يكن حاد في جوانبها في الخلوطين الحسية والقلوب
على المحل محلة النظر على الجوارح لا يوجد محلة النظر في كل موضع لا
حشا فتقوى الادوار ان الكافر كلفه التفرج كان في بعد اعانه على الاش
ومناة العين من المسكوكات بعضها زوج والمنافة في الجوارح الحسية من بعد
ضد ما هو موقوف على الحسية النظر بعد الجوارح بعد على الجمع وما ورد في امر
بالعق بالصدر في شدة البصر في حصة الحاله عليه وليس من المانع الحس
بعدا عما يافى على الحسان في قبيل النظر من حيز استعمالها في استهلاك
وهذا ويرى لظهورها على المتصور ولا حاد ولا ينافي ولا خلاف في

ما

مطرح

2

۷
موقوفه علیہ مرآت معانی
المستقرہ دارالخبرہ ۱۲۳۲

عن حقايقها وبديها لا يستولى الما على اجزائها فمن ادعى إمكان نظرها بكلها أو من
الذين بها اخصص في غير مودة بذلك وتكفي التلخيص الشك في كل واحد ايضا
وان قلنا باقية الظواهر لانه لا يجازي معتقدا من الاجتماع وان كانا واردين
في خصوص بعضها للجماع على عدم الفرق في حكم الشارع بعدم قابلية من غير المنع
على عدم إمكان الظاهر في مجموعها لا يجوز الاستغناء في شيء منها ومن سائر
الحواش في الجزئية المحظورة فالمنع دليل على جوازها ولو لم يمنع الا في غير ذلك لم يكن
او هو او جعله الا في بعضه ولا يجوز دفعه الى غير الا في اياه واصدا عن جماع
والطحا لدر الطحا في توقيف فرق بينه وبين الحلال الا في امر غير وكذا في غير جواز
الاستعمال في الوجه الحلال بين ما يذم الاستعمال والمباح في الاستعمال والاشارة
غيرها كما عدا ما دل على انفسه وتقتضي بطلان ولا جماع مقوله في عدم
تحضر المارح والمدا في المثال كذا في من غير حرام الاستعمال في جواز الاستعمال
يعبر في الاستغناء في هذه الجزئية المحظورة على الاستغناء في المحظورة في الاستغناء
كمنع العطف ويصح في المملوكة او النارية يمنع من غير شرط في حرام الاستعمال
الطبيعي دائما والذواء في قطع مختصا وليس غير بلادي فيمنع كذا في
بين امر غير ومن في غير شرط من الشرط بغير الحرام ودخلت في غير
عليه السلام حبل اصفر حرام من شفاء واما الاكساب فلا يجوز في شيء منها
الا الذين الحيوان في غير النفس والمراض الما بل الاستعمال في غير حرام
الاستعمال بخاصة فلا يذم لولا قابلية الاستغناء على التمام او في بعضه
لغير قصد ما شاع لمع وجودها فلا يتصورها الا قصد في امر غير
فلا مانع من قصد التمام في غير التمام ولا مانع من الاستغناء في الوجه الحلال

نعم يا صاحبا الجاهل
مع ربك يا صاحبا الجاهل
ارحموني
نعم يا صاحبا الجاهل
مع ربك يا صاحبا الجاهل
ارحموني

[illegible]

ظ
مطرح

4

5

المعالم

فجاءت الحامض عليه مع دخول في صعد المقاملين ومع طولها اضطرابها مع
القصير فجاء وجهها الجوان في الاخر حيث يكون العصور صاوي مشتركا
وتغيرت الجوان في مقدار الحاح وجوان الاستغناء مع الضمن ابا انضبا
لا بعد من الحقة الغاية وليسوا لها جوارح في الحامض والرجع في غير
الحامض والاستغناء والتاخر وقول الطيب والا فرب جوارح كل العبر
والا كذا به لا اراد عليه كلب الدار ولا غيره من الحامض والاضا
كل الصيد في الجوان كان من الاسواق اليم غير مخصوص بالوفى كلاب
قرب سلق باليمن في كلام الاسكان خصيص الجوارح في اليم والخيول
ومع مجموعها باله والعيان ومقول الاما عات وكلها مشتركة من اعا
الوحاش كانت والنوع ولو غيرها باله وكلها بطول غير مع واجتماع
اذا الصفات ادعى الجوان الا كلب والنوع في الاول قول من لا يصدق
يعني خلافه لا فرب له لا فرب والنوع الان فاع والكي بكل الصيد
اجام عات والزيات وصفة الصدير وغيره من الصفات الجوان في
فيها الشرف فاعل على اصل او صغيرها من الجوان المملكة فلا بد من جوار
السك بنسبها لا بدع منقطع بل لا جام عات المغزول والزيات المارة على
منع السك بالحيث والحيث وهو جوارح السك على كل نوع في خصوصها
الربعة المشكوك وادخلنا اشتراطا على الاستغناء في الجهة المحلة وليست فيها
عناصر في الصفات في الشك الاخر فلما بلغ الوفاء المانعة حتى الصود
بالدليل وفي الباقي وما دلت على كلاب ما عدا الصود وهو صود وزيات
ووزاير الجوارح ودفع بالاراء الصالح منقطع على من ذهب الى اشتراك

لعمري نعم شئنا الدليل من غير الاصل الاصيل واما المعاضة عليه فها ظ
لعمري المنفعة القالبة والغرمان الواردة في اعيان النجسة كالاصيل الطاهر
ولا جامع فيها وفي خصوص الميثاق ويجوز بيع الماء المخلوط دون المضاف
النجس كذبح ما ينجس الماء المثل للظن على نحو المعاملات لغيره لا لظن
بأصله بل بالقيمة منه وبمقتضى كذا جازع الكا قبل الاصل والقيمة الظاهر
على الاثر يخرج بذلك عن ادلة المتع ويحل في عتوان العتود وحاشا
واذا عا ولا جامع المحصل من حصره المتع بما يبيد الظاهر وكلام ذكرنا في اد
يدكر محمد اعلمه او الفيلك يرى في حق المسلمين وغير المسلمين في المحل من
الكفار دون المحل منهم ولو قيل تربب ثوار كذا ملك ولا يملكه غيره فليس
لم يكن بعيدا ولا في ذمة بواله بالكلية حصر فيها الحكم بالظن
الحكم للاستحسان الحكم اعز ايات تعليق المحل بالبيان ومفهومها
على غير المضاف من كتاب ائمتنا وهل يحكم للمذنب في حكمه وان
الاع صفدا ولا يجان او اجعلها الثاني صريحهم عدم كونها بغيره
صلى الله عليه والاراد ائمة ائمة مشايخهم غير ذوق لاصل عليه والاع
اليهود ومن علم الشوم فاعوها وفيه نظا لغير المار من ان ما حرم
جهة حرم به من كل الوجوه والاما جازع يشته اباها لم ابيعه لصد الجدة
الخطوط واد حيت يكون المحلل نادق ولعله اما هذا مذهب فلا ينفق فيه
واما ارادة قد سار بالمعامل عليها الاصل والشرع والاع جازع ظاهر او لم ينفق
صريحه في قول الا والاع لا يبيع الا بغير الاصل الا بغير الاصل يبيع بغيره لا بغيره
وان لم يبلغ حد الضرر مع انحصار اللطاة وعدمه وهو منقذ في بعضه

المعالي

ما كان لغيره من النام على نفسه ارضه او دله او الماروقوس واخره
فان التفسير في هذا الجواب والشم والقد في هذه المسألة ما عدا
وهنا ذكرنا المتدبر وما يتبعه من انهم جند من سبل النفس اليهم وظهر
الفساد في العباد وهاهنا ذكرنا الجاهل من الناس فانه لا يعرفه ولو حضر
ما يتبعه من الجاهل وقول النبي صلى الله عليه واله لا غير الناس في حقهم
على النبي بعدد ما هم ذكروا عن الطبع على ما دل عليه قوله على ابا جابر
لعدم حصوله من قبل صلى الله عليه واله فينتك في قوله الحق اوله المتع
منها ذكر بعض الصفات التي لا يشك على من مع تلكه من صفات
على رؤس اهل بيته اهل بيته من نفسه وقوله على الله والذين اتوا
الحيا وعن نفسه فلا غير له ولا نكاحه كونه العالمين بالمال ومنها
تفضل بعض الروايات والاعمال على بعض اهل بيته **العلم** في التفضل والارادة
ويؤخر الموحين بل مطلق التفضل لا يترك لغيره ومنها ذكر من لا يعلم
ولا غير كمالها من بعض اهل البيت المؤمنين للثلاث في القول تحت اهل البيت
ومنها **الارادة** في ذكره على اهل بيته من فانه يجوز ولو كان
واسلم لم يحد من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
غيره او غير ذلك على اهل البيت او كونه من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
وتوهمه في ذلك من انهم اهل البيت بل بعض الصفات من صفات اهل بيته
التي لا بد من العلم والفضل في بعض الصفات ثانيا لم يوفقنا عليهم
منه اذ وقع في اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
حكم اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته

بغيره

يصح فانه جاسر وله دخل في صفاته اهل البيت بطاعتهم اهل بيته
مع قيام الغيرة على عدم اذاعة الجمع كمن العرب واليه اهل البيت واليه بعض
الذين ومنها ذكرنا الجاهل من الناس فانه لا يعرفه ولو حضر
كامله كالتفكير في الروايات من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
سبيل التفضل في اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
التحريم ومنها ذكرنا الجاهل من الناس فانه لا يعرفه ولو حضر
منها التفضل في اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
في التفضل في اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
علاجها ان خفيها في اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
الاصفا واليه وجب بها وفي الحديث ان من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
سبعين من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
هنا من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
ومن النبي صلى الله عليه واله ان كان لا يعلم من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
لمنهم الاستعفاء من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
النام وكم من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
لثلاث في القول تحت اهل البيت المؤمنين للثلاث في القول تحت اهل البيت
الواقع اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
التي عنه مع صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
غير المتروك في اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
ما لم يرد في اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته

ط

ص

ط

اذا حكمه في حق من كان في صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
الشروط اذ في صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
يخرج اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
التي لا بد من العلم والفضل في بعض الصفات ثانيا لم يوفقنا عليهم
منه اذ وقع في اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
حكم اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته

يفعل

او مضم

الاول

الاول

الاول في صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
كل من يتولى في صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
التي لا بد من العلم والفضل في بعض الصفات ثانيا لم يوفقنا عليهم
منه اذ وقع في اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته
حكم اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته من صفات اهل بيته

عات

نفس

مع صفات

ط

الحجرات

چھوٹا

المفرد

يا مولى الصدقا و عم صفوة

عند المص

۴

2104

حمام

ط
المحفة

بسم الله

27

۲۲
مقام

الإضاف

52

بِقَضَى

المدرسة

عليها كالأحرار المنكر وإرسال القضاة إلى القضاء والحكام تطرية لأحوالهم في
بين المهدد وغيره أن يدخل تحت دفعه وأصل شرط الحكم والدفع لا داؤه الشاهد
على باطله وظاهره حين من هذا البطلان وكذا الدفع لئلا يضر ولا يضره ولا يضره
وذلك الإجماع عليه مع الظاهر من الحكم فيه وهو دفعه إلى الشبهة بعد التفرع
من شأنه أن يضره بما يجوز في الحكم عليه **فصل في ما يجب على الوعاظ** عليهم
وجوب بطلان أو دفعه بغير العرض وقد تحقق شرط تحقق ملكة الحق على ما
تحت الإجماع كسائر الأعراف عليه عينا كقول القاضية بوضع شرط بطلان أو دفعه
كفيل الوعاظ عليهم وتخطيهم والصلوة عليهم بغير تردد ومنهم من علم بالحق
ويظهره إلا على ما لا يورثه الحق فقلق بالمال أو كسار أو عرض يندرج تحت
لا يملكه القريب في شرطه بغيره عليه كالحق لا يضره القريب في كماله
كأنه يضره بغيره بل لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
لأنه يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه
الآن ذلك وكان له أن لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه
الواجب منع ذلك وهو في الحقيقة أصله والصلوة بوضوح وأما الكفاية فلو
ببطلان شيعته لم يضره بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه
فقد عرفت أن له أن يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه
القول في عمارة المساجد في الكفاية والصلوة بوضوح أصله على ما
عن الحال الأولى وأما ما كان واجبا مشروطا فليس بواجب بل هو شرط
لعمارة به فله أن يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه
وصا عات بواجب أو شرطه بوضوح بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه بل لا يملكه

پوائیڈہ آؤ ڈال

عليها

[illegible]

五
五

۹۷۵

اوبناء حاطط اذ كانت مصححة واصلوا فاطمة عن نفسه بطل عضه ^(او سحبا)
 للملحق اليابانية من مع اذ يراق اداءه مستحقا بطل عوده او باع فلا
 يارسه غير ان الخزان اليابانية التي في المدينة تملك على العموم فيقتصر على
 القليل كما ذكره بعضهم كما مر بعضهم من ابناء اولا سوارا والمهاجرة
 على جميع المتدنيات غير المحلوقين الحقيقيين ودعوى عدم الوجاهة واليابانية
 في محل المنع فندموا من ذلك ان المنع الفلاني من المهاوضات جارية
 الواجبات والحوادث وما عاها من المتدنيات فلكل هذه في المحلوق
 فلو كان لها من جهة الثالث فان كان منع قرا من اوجاد وانه ^{الثلث}
 من اعمامها انما لم يمتنع لها السقضاء والقضاء والى اهل بل غرا ان صاحب
 الذهن الرفيع والقدرة على اتخاذ ما ذكرناه في طرفة عين اذ لم يزل
 الاجماع اذ مره من احوالهم على ما نحن عليه من اذ لا يرب حواره وقد عكس كل مستحب
 في غير الاستثناء مما اصيل اليابانية واليه وبقية الايام لا يجرى كغيره ودعا في ذلك
 وان كان المستحب في احوالهم اذ اضره فندموا به والحاصل ^{انما} ان كل ما يمكن
 القيام به على اليابانية من المهاوضات عليه فلهذه اعمامه من واقع المثلث
 المتقدمه وانك في احوالهم في القريب كحيات الكيفية في احوالهم ووجه
 واما ما ظهر القريب كحيات الغيل والصلح على الارواح ونحوها فربما
 قيل بان شرط القريب يتأخر اذ لا يلزم بالاجازة وكذلك القريب في احوالهم
 فندموا به بعد ما نرا لا يلزم انما كان ذلك من احوالهم في احوالهم والظاهر ان اليابانية
 عن نيلهم من احوالهم لا على احوالهم فلو كان ذلك من احوالهم ونحوها على احوالهم
 اعادتها كما عن ضد احوالهم اذ اصلها من احوالهم في احوالهم في احوالهم

يا من العصاة و اس صوم

[illegible]

تتمها ما بينه في السمع والاحتياذ العالم اعلى ولا جماعات المتقول مضاعفة
الجل المتخوض ما كان من المتخاصمين الا في اقله وبمقتضى ما يحتمل الاجماع ويجوز اخذ
 الرزق عليها من غير مضاعفة ما وضعه السيد بعده ومع الحاضر وعلمها
 مبيته المال اذ من الاوقات ومن مبيع وجوز لها بالاصل في الجملة مع
 المتقول وقد يجب اخذ في الضام مع العادة وعلم تمكن من القيام من غير
 اكتساب صفات الاكتساب وفي كلامه من غير ما احصا من غير ان يكون في
 رتبة ما يحتمل الاجماع في عينه اذ بعض جواهره يقتصر احداهما على وكما اذا اثار
 المتأخر ولا يؤثر في القضاء من غير ان يكون له طبع ما دخل تحت الشك ولا
 الاجماع والمحال ولا جازم من الاعراض في اخذ على صفات القضاء وما يش
 الشك منه اذ التعليل لما ذكره وارجح اخذ على الغنى وليس من ولا حد على التكا
 اذ لم يتم ان يخرج من اوان التعليل في طلب احد الخصمين فيكون ذلك غير لازم
 ايهما السقط افع الجاء العزم وما في ثبوت الطاس وما يضر من المال فلا يترك
 باخذ ولو ايضا عند فاسد الحكم وجبها الى اقله بحكم القس اتمل
 وزاد لاخذ له وكذا يابس واخذ الختام والقول بالاثبات في الاجماع على علمه
 النافع في فصل الفاسقة في احد الوجهين الا اذا اختلف في حصول العلم فهو في
 خلاف الاشيع في هذه الجزية على حال ولو قدمها العالم بالوقت بخلاف انما في
 ما من سلبا ويجوز اخذ الاجرة وتفرعها على النافع عند التمسك بغير العتق
 والرافعات والخطبة في المالك كغيره في الجود والصلح وغيره لا يوجب طلب
 المالك بغيرها من القدرات الاصل السالم من العارض من كونه من الظاهر
 ولا تجوز على تسليم العتق للوجوب الكافي وفيه على غير بحث ولا جماع المتقول

عليها الحول كذا ساجد خذ على علم الخطبة والعدوات لا ذكرا المسحات
 ولا شفا والرسائل والكتايب والادب تحذرت ذلك وعلى فائز الخزان جيب المنع
 شاذم خصيصه بالي لا يخفى من وجه وفي الزايات والدعوات ونحوها
 وتعم الاجرة على الامانة ارجح كناية في الجملة او العبد يبيع جميع الشرايط
 بل يطين الامانة لا يعلها بالخصيص او على مطلق الصلح والعلم ان ادبها وما
 يظهر من اعتبار ان هذه رتبة الامام وعليه ان يجنب جميع المنكرات لئلا يبد
 او حيا وعليه يحصل الركون اليه ولا يها من العبادات انما العلية في نفس العالم
 لتخرج جملة الامانة على يد المفسر فيقول جازف على وجهه في ذلك بجماع
 وتعمل الشهادته مع العاجل لوجوب كفايته كاهوط الاكثر احيانا اذا ادعى اليها كما
 يظهر من جملة اعتبارها في الخطبة على المثل في ما يقع من دون احتياج الى
 جهنم اذا لا يبر ما من انكر الوجوب في نقد حوز اخذ الاجرة ولكنه يجوز بانه
 وادب الشهادته اذا ادعى نفسه في الصحيح بالعلم ان ادبها لوجوب كفايته لا يبر
 ومن كونه فانه انما يفسر على جميع المنكرات وتقام بالعلم والاداء فانما في
 الاشياء وطلب العلم بالزيادة جازا اخذ الاجرة وكذا اذا ادعى فتم القبول
 وطلب التاكيد وطلبها مع اقرار الخصم بالحق بالحاصل ان كان كان في نفسه
 مستندا الى الصفة الوجوبية من جهة صدق كلامه برفع الخلق عن ارتضاع وجوب
 ولو توقف حضور الشاهد على نقله من مكانه فمقدما فمقدما شاهد الغرض وجوب
 الا نقول ان العلم علم الشاهد ومع توبذله لا يتوقف كونه عليه من المال او غيره
 الشهادة لا تقتضي وجوب الغرامة ولا احوال القضية ولا لا غير وانما ذكر في المتن
 وتعمم بها على وجوبها على افعال خارجة او الوصول الى افعال خاصة او غيرها كما

ثم

فهم ذلك وان حط في دينهم خاتمة فتمثل على احكام ادب السلفي القاصدين
 من الرجال والرجال في تحذير او منع من ما يقع المعاملات مع كل واحد من الخطا
 على ادايه مشهوره وانما اصل دعواته في السلف في طلبه في الدنيا العاشرة
 ولكن من عرف على ادايه مستند من اذن من طلبه لغيره من الخطا في كل واحد من الخطا
 على دفع من الخطا في الدنيا العاشرة في طلبه في الدنيا العاشرة في كل واحد من الخطا
 بقول بعض الفقهاء فضلا عن قولنا في الدنيا العاشرة في طلبه في الدنيا العاشرة في كل واحد من الخطا
 المنقول ظاهر اذ لا يبر ما من انكر الوجوب في نقد حوز اخذ الاجرة ولكنه يجوز بانه
 في اصل العروة والوجوب في المنقول لكونه العمل عند اكثر العلماء مع توافرهم
 اليها واطلاعه عليها موافقة العامة فلا يكون من ضعف الباطن الضعيف
 مع ان مقامات الادب لا ينفك عنها اذ لا يلاب واراد الحق في النظر في
 لا يحسن لهم عند احضار اساطين الفقهاء ومن ادبها من طريق الضعيف المظنة
 لصدقه او من طريق الضعيف المظنة بصدقه لان المدار ليس على الظاهر الاضطرار
 على ما يبر من مقامات الادب في طلبه في الدنيا العاشرة في طلبه في الدنيا العاشرة في كل واحد من الخطا
 غير بعيد من اللفظ واما نقلها بعض عبارات الحديث في قوله وهو الخروج من
 المنفصل لكونه دون السلف في قوله وبه الخروج من دون الخروج من محل اخر
 بشرط تقديم الرجوع اليه بعد الوصول الى الركب وتوخى القاصد اليه في قوله
 من مواضع المعاملة فاصدا للشرايين وتوخى من المعاملة الى اعيان القصد
 اخر كلامه في التواضع في القصد ولا ينعى العدل عنه حيث لا يصلح من غير اطلاع على
 شعورهم جبر اليه ولا بناء على اخبارهم بحقيقة الحال ولا على اشراف الحال
 ثم وقد اتفقت صديقتهم لا رادهم سرعنا الرجوع الى اوطانهم اذ من وكلهم بوليتهم

ج

هـ

في حقه من النية الى الغية
الكوتبة

ان كان ذلك على العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 لها بصيرة في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 والحكم بانما يتقدم عليها اخذها في دفعه مع ان الاجماع مغر عليه وعلى
 قولنا في غير وجه صحيح لان الغرض في اخذها بالمشقة فقلت في كل واحد من الاحكام
 لا يخرج منها كما قيل ان فيها ولا فترها بل في ولا فكل من ادبها في كل واحد من الاحكام
 الا ما ضل في الاجماع على الصحيح في كل واحد من الاحكام لان قوله الاكل على مقتضى
 الصحيح بعيد جدا في العلم على الكراهة من التعبد في العلم على البعض من البعض
 كذلك ومع الفقيه الثابت حصول الفوائد الفاضلة في العلم على البعض من البعض
 من دون ملا حظرة في العلم بالعلم ومع بلا حظرة في العلم على البعض من البعض
 وقولنا انما يتقدم على مقتضى في حيا الفقيه في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 اهلهما لما لا يجب انما في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 دون باقي المعاملات في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 باجاء او غير باجاء او مطلقا وتخصيصه بالاجماع في بعض جهات اجتهاد على القاب
 هناك ذلك حيث لا يكون عالما بالعلماء عند ساجد كذا في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 انما لا يصح في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 فاما الواقع في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 ارادة الحقيقة واداءه من حيث حقيقة عن اللفظ في قوله في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 البحث في الملك له جيبه ولفظ الاجماع على اخبار الباطن بها والصلح كذا
 ومطلقا في بحث اخباره وفي اخباره عن الكون او المنسحق
 اليه وفي رواية كذا وان كان من طرقة العامة من ثبوت حيا الركب بعد

ثم

ولا عليه وفيه الزايات من الزمان في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 الضعيف من المنيون في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 موافق للشعوب جاز من الضعيفين والماخوذ من كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 ان من حقيقة الضعيفين في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 انما ارادها ومن حديث الفقيه في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 اذ ادبها في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 ما لا يجوز في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 فلا ينعف عن الجحيم وليس في الاضطرار في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 فتبين لها من الضعيفين في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 الصائم او المصل مثله وليس للاسستحسان مع ضعفه من جهة النابع بعد
 نقلا للمنفوع وكذا في الحديث بعد ذلك في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 طاعة من علمنا استعبد الى الاستعبد في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 ان ذلك علم لازم ولا يصلح عدم عودها وهو مجموع ما من القول في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 ايام الخصال بالعلم ليس في ادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 ان لا يندفع الضرر على العلم اعني العلم في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 الى العلم بالاجماع على العلم بالعلم في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 الناس لخطئه وفساده في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 وقيل في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام
 عليهم وجميع المعاملات في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام في العلم والادب في كل واحد من الاحكام

هـ

[illegible]

آخر

[illegible]

وهنا نطالع على ما دل عليه الصانع العظيم من ترويض النفس على المناقب والادب
فمنه وعن الرضا عليه السلام كل شيء يقرب العبد من ربه ما به من هذه المناقب
فيما لا يطالع على الحج والكنة ولا اختياره ولا غيره وقد يعجز عنها ما لا يحصى من
طريقه لا يمكن فيه ان يباين من بعض الصفات ان شرط بها او شرطها فليحسبها
منها الا ما دل عليه انما لها طاعة الطريق فلا ياب منها التباين في بعض الصفات
والاستقلال على الرفق لنفسه ومنها اوضاع المال في الحكم ومنها صناعات
الحكم والكل صناعات منها كدفع الزم والغيره والكل والسطر والمواد ان
السلامة من الكثرة على السلام اياها والكل والغيره منها ما يعجز عنه
في الدنيا والاخرة ومنها شدة الظهور وادفعه في الشرائع ومنها ما يوجب
العبادة والعقارات ومنها ما يوجب الزكاة والنفقة ومنها ما يعجز عنه
الشراء ومنها ومنها استعمال الخصم الجوار في الخصم والخاصة به في الخصم
بالخبرة ومنها اصل خبره من خبره وطاعة على الشريعة ومنها ذلك الدنيا
او الاخرة للدين من غير خروج عن الشريعة لقوله عليه السلام ليس ثمة من ركبناه
لا خير في اخرته ولا في اوله ومنها استعمال الاجابة في الشريعة ولا في اخرته
ومنها الشتمان من غير حق الاكرام لمصلحة لا يكره من يحق له ذلك ومنها
نزدجها على غيره وفي التخيير من اجل ومنها شدة الظاهر وعندهما الحق
ان يجمع فيهما ان يجمع فيهما ولا يجمع فيهما ولا يجمع فيهما ولا يجمع فيهما
منزل جيد ومنها تباين العلوم ومنه ولها ادا والمواد انما كان
منها اعتدال في شدة من لا يملك منها ايها العلم ايها العلم ايها العلم
وجها اخر في قوله تعالى لا يملك العلم ايها العلم ايها العلم ايها العلم

[illegible]

قسم
بالحياة

[illegible]

كان او متعذر ولو كان الاجتماع قهرا في وقت واحد في المكان وبعد ذلك
على ما تقدم وما ذكره من غير ملاحظة حقيقة الاجتماع على ما يكون مختلفين على ما
على جماعة وهي اذ في وانكر بعضهم فحسنا الى ان معنى الاجتماع ليس محله
لا حد لها بل انما لمكانه وفيه معنى الاجتماع عارضه حاشا ان الغيب لم يطل
تحت مباحدها وفي بعض ايام الامضاء والفتح وعلم الفتح بها فاعلم
الحق في الاول دون الثاني ولزم على وجه ان لا يلزم من شيئين منفصلين
ما كان مع دخله الحسب وهذا الصانع في نفسه اذا كان المتفرق في ذات
الشيء ولا اشتراك في ذاته مع تعدده وان كان شاعا او متصفا او متعددا
في ذاته ذات الامتثال وقد سبق بيانها فقط التزم على الاجزاء لا يحجبها
ولا كان التفرع فيها على السبب ولا يحتاج الى التفرع فلو كان التفرع غير حظه
فقط التزم على مقدار التفرع منها بعد ملاحظة السبب بينهما وان التفرع
مشتر في التفرع الفاعل المتفرع كانه في وقت واحد وله داع الى القول ولو
اجتمع في معنى على كل شيء في وقت واحد الى ان التفرع في ذاتها والفرع
كأن شيئا سواء اتحدت العين او تفرقت ويصح انتم الى ان التفرع حاكم
لغيره ويكفي في التفرع ان يمانها الى السبب او اكثر ولا حاجة الى التفرع بعد التفرع
جميع الزم ان التفرع في ذاته وله داع الى التفرع على ما في من مضى
بعض وانما صفة اخرى كانه التفرع انما اذا ظهر اعيان اذ انما في ذلك
لا يلبس الشبهة على الفاعل اذا تفرقت بعد ذلك بل يفرق بل لا يفرق في التفرع
دون غيره على الفاعل على اتحاده غير لا يفرق في ذاته تعدد الصوري
تعدده والتحقق انما لا يتحقق التعدد في الفاعل وانما في ذات الفاعل فقط

الميسر بالصور والادراك كلما نزلت كل راجع المفسر والمفسر
فلا التزم ولما دلل ان الديات عليه ولا استفاد في البطلان الى ان الديات
تتبع الصور وما يتبع هذا التصور ما ضل به في الزمان والفرق بين
القدر المطلق بصفة محمول فيكون مع جميع الزمان والاصل من حيث العقد
لم يفره ان على حدة وان كذا في الاخذ ان كان في التبع مع الزمان
وان سبعة العقيدة في بعض ما اكل البعض متعلقا بالحق فيكون
كسب النصب فظهر غشا مردد بان التصديق في الزمان بطلان اكثر المتأ
اذ لا يخرج منها من دخل في الحصة فمتعلق من العقد فيكون
في الراجح وان ذلك لم يترس لاجان وان الزمان انما يترس على الضرر
واما في الازمان وكذا الثقات الى الثاني لا يكلم ولا يحصل فلو لم يترس
كافية في اثبات المطالب والفاير على الاخذين فكلما في السند والسر
بالدورين مردد بان المانع فيها الزجج بوجه المعنى في الزمان
المتبع عن ضار في الحين وان اليقظ في المثل لا يفتي بعض
العقود المطلق وان الثقات لا تخطئ في الشك في كونها غير المتشكك
الحال في كون المثل لبعض الصفات على ذلك في الزمان بالانسان
خلاف الباطل لا يترس من ذلك ولا يترس في الزمان او دعه لا يترس
عذر كما احتل بعضهم والادنى في الامور والافاض لا يترس في كون
المطالب فيخرج من التبع بغير وجه في الغلط على ما في ثبات
ولو باع مالك النصف اذ كره آخر النصف الاخر فاضلا وسلط عليه
باي نحو ان ملكه سلط عليه عذر لانه اراد ان ياتيها فغيره لا يترس

أضرب الخبير كلا ان علمه بركلا او بعضها ان علمه بركلا لا يفتقر منه
الحال وان لم يكن بالصفة والذم من عين العقد بركلا الاصل في ظهور التعليل
في الحق في الحقائق الشرعية ذلك الصوري وظاهر الفرق والعادة كما انزل
على العقد بركلا على اسم الوصف لفظا ومعنى بين ما لو ما لم يفتقر
غير ذلك الى اني لو لم ترق أكثر العقد وكلاهما كانت كالشروط ولا يملك
والعهد وتعلق بالمشرك لفظا ومعنى والفرق بين البيع والصبر بان
الوجهان ممكنة في البيع وان الصبر لا يوجب له العمل بغيره الاشارة في
البيعين ان الشخص مخصوص بالملك في التعليل بالوجهين بل يوجب ذلك
البيع السيد بركلا منها وضرورة الشخص بركلا في نفسه لفظا واحدا في
البيع من ليس له مال الى العبد البليد والاحكامان متحدان على لسان الحكم
من الامكان في انهما من شدة تعلقهما بغيره في قولنا في البيع الكسب
واما على الثاني فيفتقر نصف نصيبه لغيره والوجهان متجانسان كالشراي
الزحف والاذل والبيع ويجوز البحث فيما يباع ما كان حرة مشتركة كدنيا رباح
نصف المملوك من المقتضى الحال من الوفاء او الهن في بيع في البيع وظل
اول في نصف المملوك كلا واما الاقرار بانوارا والمخدرات من غير ان يناد
الى نفسه ما كان في شكل اللفظ اذ لو تمت اذ يناد به وانه حرة في نفسه
على الاشارة طيبا كالمخدرات قبل العمل بملك الغير ولا يفتقر له في نفسه بخلاف
فعل الملك والظاهر ان كل من تعرض لغيره في بيعه على ذلك وهو في الخلق
مؤثر في اجابته لفظا او ذمرا او لا ان اذ يناد بها او غيرها فظاهرا ولا يفتقر
بكونه عربا كالحامل عليه لسانها اذ اعترضه بركلا غائبا وليس الحال في

المرفق



فيه وما يقصها ما منهم من ان اشتراطها اكلها والوزن في المكيل بالوزن هو المش
وقبعضها بالاشهر وفي اخرى في الوزن في خصوص من السالم ليس بالمتزوج معلوما
النسب المبينين بالاشاعى والمبينين به كان الجند والاشاعى فما قيل من جواز
بيع الجوز على النقص ببيع الصبر حلالا وكالسيد في غير السالم وهو متزوج بها
وبالاشاعى الكثرة المثلثة طاهية ومعنى غير جامع اعتقادها بالاشاعى المصل
والمتقول المشهور كمن وجب اخذ الحكم وبالفعل العامه وبذلك تضعف الاشعار
المخالفة عن المتداول قبل الصنف من المتأخرين ونكتات بعض ائمة من لم يلق الله
واعتبار القدر المشترك بين الاشاعى والمثلثة كما عبادا بالاشاعى العامة بوضع اليها
نعم لم يثبت العامة على المعاد من غير اعتبار خصوص المضاف ونقصه لاعتقادها
على ان جليبا يقع في احدى وجهين فاشاعى او كان الموزن في الكيل والمعدود وكان
المعاده من ذلك اكلها والله تعالى يعفم واحد في غير علمه معلوم احدا يعرف
غير ما يبيح بيانه لعدم ادخاله في قوله في قوله السوء السوء معلوم احد
في بيع الموزن كذا يفتي به بل يبعد بيع المكيل عدلا ولا مستندا ولا حجة
وهذه جواز النعم اوله في السالم حروود بعضه في نفسها ثم بعمادها
والاشاعى المتقول والقواعد السابقة على اكد لا لا يضافه ذهب جماعة الزوا
بيع المكيل والمعدود عن ثانيا على ان الاصل في الاقوى في وضع الفرز والفرز
في السالم المكيل وذلك ان الكيل لا يوجب حجة وتعين ببيع المعدود وكما يستدل بها في بعض الفرز
وهو من عمل المتعمق ثم هذا كله مما يعلم حاله في زماننا من العمل بالاعمال
فيجب فيه حاله بالسوق والاربعين عادة للاجتماع المتقول عليه باعتبار
صحة المشتق على الخاص فما كان في الخاص في جواز حرقها وما كان في حرقها

25

3

J

۷

و

[illegible]

مواضع خال

الحاصل والمنقول

ف

فالجرح عذر

[illegible]

Q^d

یذریعہ
علی عمرہ

النافع
شهر ١١٠٠

۱۰۰

الإمام في

فرد
مختار

استقرار الحكم العجيب

ॐ

[illegible]

وفي الروايات المتقدمة ما يشهد بذلك ولا يشترط كما بينا المسلمين فاطمة وقها
 يدخلوا الخلفين ويخرجون المسلمين من الجهادين وغير الخلفين من النساء
 والرجال البالغين ولا طفل الا رجولين واحد من الزم الذين لم يفرق
 احد عدما والرجح يظلم ومع هذا التسليم كان جواز الضرب فيها البعض
 خاص من المسلمين مثل من افسدوا الصالح العامه للمسلمين كما يظهر من بعض الروايات
 وكذا لا يجب الاضرب بل يوجب الضرب ولا يوجب ولا يرضى ولا اجاز ولا
 اذن ولا يرضى عما يفسد من فعله من افسدنا فلما كان عرق بين زنا العبد
 وغيره من جنس الشغب بالمحذور فقد خالف في اجماع المذكور فذكر بعض القول
 المشهور في بعض الروايات بان والى المسلمين وامامهم اذا رأى مسلما يبيع او يشرب
 كان له ذلك وعلى غيره الحسين عليه السلام اربعة اشكال من كلامه عما
 يلي في حق الشريف وصدة بهما على اهلها مع اشتراط حيافة لان اهلهم
 نقل بطريق صحيح ان في كل واحد من هذه الامور ما ذكرنا من اعطاهما كانت
 مواضعها التي كان في كانت فيها اثار فاشترها ومقتضاها ان يجوز الضرب
 فيها من دون اذن من احد المير وتداول المياه والباقيات والضرب
 الحام وحفر اوبار الشرب واصطياد ما فيها من الحيوان اذ لا يباح الاخذ بها
 مع انحصار العيب بدون اخطا عرض وفي رواية الدود والمان من زناها
 اشكال ولما اختلفوا في الاراع والباقيات واستندوا الى النص مع حضور سلطان
 العدل وبسطه اذ سلطان الجور كله فلو جرد الامر عن الاذن ولو الفخرى
 ويترك الجور من غير سلطان الجور مع الباطل على اداء الفرائض وما مع عيبه
 اثم الما والعدل وقد بطلان الجور واضع عن السلطان فلم يرد في اثم

اسم الحفظ و اعظم

كاتبة اليك سلطان الهند والرجع الي القاب العام من علماء الهند عليهم السلام
 ويلزم تسليم الخارج اليهم على الرتب المذكورة مع فسخ جميع قبائل السليمان من غير
 في الارض ولا يعطوا من غير رتب السليمان وعلمهم ان كل من سخطوا في الجمله كان
 يلزم تسليم الخارج على الخواص من غير رتب السليمان يعرفون من غير رتب السليمان
 السليمان ولا يراهم الا انما يشاء من غير رتب السليمان وعلمهم ان كل من سخطوا في الجمله كان
 من غير رتب السليمان وكان من غير رتب السليمان وعلمهم ان كل من سخطوا في الجمله كان
 سلطانهم او كان على الخواص منهم او اتفق عليهم في خرج من غير رتب السليمان وعلمهم ان كل من سخطوا في الجمله كان
 على حكمهم اختصار على الخواص من غير رتب السليمان وعلمهم ان كل من سخطوا في الجمله كان
 الحكم الثابت بالاموال والافراد وتخصيص مال الخواص من غير رتب السليمان وعلمهم ان كل من سخطوا في الجمله كان
 لهم والافراد لهم والافراد عليهم وعلمهم ان كل من سخطوا في الجمله كان
 انما يكون في مقام القضاء او في الفساد وانما يكون في غير ذلك السلطان
 على خصوص ذلك المكان ومع ذلك فلوما صلب المباح لاجل المصلحة
 في شيء من الارض كان من غير رتب السليمان وعلمهم ان كل من سخطوا في الجمله كان
 ولا اعطوا شيء مما يباح من ثأبها ما جاز للاخذ ولا يكون معناه على
 الا في الجمله ولا في الاعراض او في الاموال او في الاموال وعلمهم ان كل من سخطوا في الجمله كان
 بعد الفسخ وروى في الفسخ في الاول وفي الثاني وفي الثالث وفي الرابع وفي الخامس
 دليل ولا يشترط في السلطان ان يكون مطلقا وانما يات في احوال
 وعلمهم ان كل من سخطوا في الجمله كان
 الحق كاذب بعضهم لا اسم الجمله ولا في الاموال وعلمهم ان كل من سخطوا في الجمله كان
 على الاستقلال بالفساد في كل من سخطوا في الجمله كان

والعظم السلطان فيه بعد انفاذ على ذلك كما نيل من اهل العرفه ورواسته
انما قلنا ولا خلاف في القربان اليه طمع العوج والضييق وما نظمه اكثر العلم
ببعض ذلك فان اكثر اهل الاخراف معتبرون كما قلنا من انهم من اهل
الحسد كما ان كثير من بلاد الاسناد جردت الخارج المتحدده وغيره لما عملوا
فيهم من جهة السلطان عظيم عا انه في اوطاع السلام واليه اذنه لا يفتقر
وفي قوله يصفى جناح الملوك ما ايدى حشره الحكم الحكام متعلق بالاضيق
السلطان ان يعرف بالارض من اعلا والخارج والفرق في السلطان جينا
فالاول هو من يرى احيانا لا يخلو ويخفى على ما ينبغي اوصول على الاول
وعلى الاخر ان المخلص لا يوصله ولا يفتقر في امره لا يخرج من الاخر في
ولا تفتها اي انا ملك او سلطان او من اقلنا اننا العرب فمن لا يميل السلطان
والله اعلم اشد اقله او يظفر ويؤمن في كلامه واحكامه لا في غيره كما
عليه من غير انما ينادى في ارض النيل يضربها ويبيعها وارض النيل
في التران من يبيع على ارض العرب يبيعها الناس من ايام الامويين
من نائل فيليس ونظر بعين البصر علم اننا لم نزل خلفا بعد ذلك لا ينادى
ذلك يبيعها وشربها وبهتتها ويهتتها ويهتتها وروقتنا فاقم رطل
مروان يرام وقت عليه الماجد والكاثر والارطاقا والماضغ وعرضها
من غير كبريت يبعدهم الفريديان التي لا يفتقر على الفاء ولا على المع ان
الطاب موضع الماخذ ولا فرق في غير هذا كما يبعدهم هذا تاددنا شرا
بنا والمثاب والوفد بانهم يتوالى ليس قريب وقد يمشى له هذا كذا
كان معروفا وقت الفتح وامامنا حينه فتمثل الحاد بالمرحور كما ذكر بعض

ولفقا

[illegible]

رواية بعض المخطوطة في دعواه بعض آخر يكلمها من المتوجه عن طريقه لا يخرج
له جامع المثل وشهادته بالبرهان في بعضها واطلاقها عليها في بعضها المظاه
يخرج فيها حكمها ومع عليل بان ما مضى على علمه اياه ومع جامع من
الصحة ان حواشيها بعد الفتح بين شاهد عظيم مع الحاج في سكتها الثانية
بانه جامع المثل على ان يكون في ذلك المثل من الفهم شهادة في كل كلمة من المتظاه
المقام وبما نقل من اخبارنا في عن المتبع من ان في متلفه بالبرهان في قوله ان
كل جامع من اوجهية من حقيقة المثل على المثل الصوري وكذا في اسكان واورد
على بينة الماخطين في اسم ضيانه ان كل اعم ولها المظاهير وترغبنا على
الطاهر ولا نرى في ذلك لزم الوجه الحكم من جهة بعد علم من لا يملك في حق
من طراد في الحثان في ما جعله في المثل على ما في المثل ان لا خلاف ما لا لا
الحاج وغيره حيث جعل الحكم الضيق كانت الدواعي من الفهم لا يباع
انها ولا خلافها انما عاكة الفرق التي شتت فيها انما سجدت انهم المثل
في ثنائها وخبرها فيها فباع في مغلطة او منقصة الدواعي انما ما السجدة من المثل
بما في الفهم في ارض موافق بالاصل فقدم قولها على فباع ارضا ذاتا راعا في
فلا جامع على الاخرى فبلغ الدين مع الاخرى من الموعود من الفهم انما في كل
وهو في كل مستخرج من ارض شركة بين المسلمين كقول المصنف او غيرها واما
عنى الاخرى في العلم فيها المخرج فيه من ما او شتر وعنها فخرج بفعله عن حكم
اصله ويؤيد في الانفاق الجهة المتشوقة من مقام ما عرضة ولا بعد في جوا
فمثلت انما الجدين على السلام وسائر اموالها من المثل مصنوعة او غير مصنوعة
ولما جاز حكم الكل في الجراخص بالمتصفح ما ماضى منه في ذلك المثل

ملكته وقد ظهر لها من الاستدلال المنهج من جهة فتح الفهم لا وجه له وكذا
لا وجه له للاستدلال بالمنهج الكنهانسيما لا يتم اعدادها من قبلها من قبلها
بالفعل لا يوضع الفهم قبل المنهج والفهم لا يتجلب ولا يتجلب فيها من قبلها او
اعطاه لها كما خاف من المبدأ معلوما بالمرجوع او بغيره والاولى بغيره باطل
بديهي ومن لا يورث غريب لا يلاحظها العاشر من جهة عدم البصيرة في استثناء
امكنه المتأخر منها كما في المسألة السادسة والمراد بها لا يجوز تحكيمها وطاهر
الذوق من قبل المتأخر فيه من المبدأ وهو حافضها او استنبطها او اطلقها
منها واما عندنا ونحو ذلك في أرض محكومة لمرادها ما لا يحدها الاصل لا في شئ من
التي وجب منع احتمال ملكها كبره ونحوها باطل ملكها الاصل لا في شئ من
بغيره او بعد ما يدخل اليها واما ما فيه من كونها في ملك الغير ونحوها باطل
نفسه في الحكم وكونها كذا من اذن والزم بالواجب عليه واما ما كان في ارض
فلازمها من المبدأ من طرفيها او من طرفيها او من طرفيها او من طرفيها
في ايجادها وكذا في ارض لا يملك بان شئ من حيوان المبدأ لم يكن حرمها
معتبرا لغيره او باضا كان لا يكون في ارض الوارثان كان لا لغيره او في ملك
الارض المأخوذة من ارض في الملك طاهر الذي يجزها ما بها بالاصل لا في شئ من
شئ المبدأ لا في ارضه ووضوحها من ارضه او في شئ من كتابه او في شئ من
وكان لا في شئ من ارضه من في ملكه انما طاهر استثناء المبدأ او في شئ من
الارض والشرائط المأخوذة من ارضه واما في دخول الاعيان في شئ من ارضه او في شئ من
وتخرج عليه باطل لا حرمه من ارضه او في شئ من ارضه او في شئ من ارضه
لا في شئ من ارضه او في شئ من ارضه او في شئ من ارضه او في شئ من ارضه

فصل في تعريف كاسن بك وكيفية معرفته بالاعمال التي هي من كاسن في هذا الشأن
 مطلق من غير قيد فاعلم ان كاسن بك هو الذي له الحق في الاعمال التي هي من كاسن في هذا الشأن
 الحكم والبرهان في الطريقة الموصوفة وما يسمى من كاسن في هذا الشأن في كاسن
 النافذة في كاسن وما يسمى من كاسن في هذا الشأن في كاسن في كاسن في كاسن
 من طرف القاصد ولما فيها التواضع في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 على كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 غير بعيد وكذا كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 للمصلحة العامة في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 فلو وجد في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 ليس في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 وان كانت ملكة كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 التي في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 فلم يبلغ القصد ولم يعرف ما في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 لم يبلغ القصد ولم يعرف ما في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 جازا في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 ولزم الحجج والبرهان في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 بطريق القصد في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن
 اورشيد ونحوها في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن في كاسن

موافقاً للمصنفين
جاءنا

شده

نفسه
تجربه لاجل التفرقة
وما كان عن اذنه كما اخذ
بأذن الامام وما حكاه

۱۰۰

المس

بعضها ۲

—

۷۲

ولا رخصه
ولا رخصه

وان علوا

سَمَاءُ

وَأَمَّا

نقص

١٠
٢
١٠

قصه

آية

ض

ع

[illegible]

والعمدة

٢
الجزء

5

خلاف الحق وسطا بين قبة الملة في قبة عمدا او بعد واحد هذا اختلاف
الرايين بين راجعين سقوطه او سقوطها منقول الحق على كونهم مقولا انه
احد هذا القولين للجماع فلا حجاب بان نعم على ما عرفت عليه من نفس صوابه
مع ملاحظة ما في الخبر وما في كلام المرحوم في دفع هذا الكلام قبله وليس
الا بشي وقرروا بينهم في عدمية جبين اية وليس بخبري وفيه على ما ذكره
حينما حمل في حق الثقات من بني الهيثم ولا شبهة فقال لا فرق بين علم الشرع وبخلاف
شبهه على ما فصل وهل يخطأ في القولين في خلاف الكلام يرجع الى عالم اوجا
على السابق منه دلتا او غير دلتا على الصحيح القولين بان تصد عنا من هذا النوع
يرجع مع علمه بعمدا ان كان شيئا فغيره ان كان غيرا وانما من غير العلم ان كان
فلا جماع في مقولتيهما وانما من حيث علمه على التام في الجموع بالقرينة لا بالاعتقاد
شوا ولا خلاف من غير انهم اشكال على التام في الكمال فلهذا ان في هذا الوجه
بالقرينة بوجه الخبر وعرض التام المنفصل بكمال العلم بالضرورة في جماع الانفعال
فيما عليها نظر في تمامه الا ما علم على فرض عرض لا ما علم على فرض عرض
استفاد عرضا فان علمه على عرض لا يفي بكونه غاريا على العمل بالجمع كما اذا
منه العرض على التام اعم اذ علم عليه ونحوه بين اشرك انك انك باي وجه الملك
فلك ان غير الله والطاعة لمراد الله والصبر عن غيبه وطاعة الله لا ما علمه
خاصة بالغير بكمبداه وعبد الله في عبادة وحاشي به عبيدكم فلهذا يلازم
فرضه ونحوه اما الخبر فاما الاول فاما الثاني فلا يعلم علم السلام فلا يفي بكونه مخف
الامر بالامر باستقامته ويظهر من حيث لا يدركه كقطع الماء عند الشرب فلهذا
استخرج من يد ومن يلو في خبره بنفس واحد الفاعل انما لو كان تخصيصه

٢٠

المطارد وعرف بالبحر انظار المنكب على المنح ووصفوا الملك عترة بن
البرم حمدا ودايع مع الجها بالتميم عبادا والتميم وظهر استقامته وادب الخوطة
مع ادخاله الخنف بربا اذ من كان في حياجه اذ خيل وادب بين ادبته باهله العبد
الكثير الملك اظهر دفا العبد جيبه كلاب سب جاهله ايضا والعبد ادعا
برقاوة على اذ مناعه ارضه بداره وادعا لها في التي المنقره في ارياءات
لا صبر له لظهور لفظ امره كمال المثلثة اذ اذ له العبد عن العبد منقرا من دون
ارش الجنازة على العبدان للصل ولغيره فانه بظاهر الراية من تحتها من مطر
وقتل على ولما دوت برق اعنا والزيادة وجماع الكيان التي عباد
عن الاسلام من جملة الرجال المنق شط بقاء العبدو ولعل الثاني انق
لاهم كاهل المشهور من حقيقته محله منقول دايح مع المنق لعدا الاول
مخلص ولجميع الراية والودود في حياضهم عن حكم ما يظنون التليل
الفرج فانق لغير المثل كاهل يصم احبنا وفي مقابل النسر فاحشنا والكيان
وملأناهم قول الاطى يعقل بدين قول الملائك عبادا يصل وفي الحسرة والصل
منه ملأناهم الكيان اذ اذ العبدان او فالحا ارحام الكيان فيها ولذا في الرطل
في الوضو الواحد قبل الفارعة وادعا بصد الفارعة اذ من اخلاق العبد
مير على حكم العبد وكونا في الباشا لعدا لا من عباد او لادعنا لفرع
العبد اذ فدا ردا على ما علمه ربه بصل الاقوي ولو لم يبق الاطى في الفارعة
الفرج وكونا التي فلا يشبهه الا فدا كان في بعض المثل البرج على المثل
الفرج بصل الاقوي والكيان كان من غير منقرا في الاصل كذا في الرطل
يبلغ اسر في الكيان والجماع يحصل ومنقرا في ظاهره فدا ردا على المثل

مفت

يَسْرُطُ
الْمَسْحُورُ

32

ضمیمہ ۱

مخوما

غزها 7

2

المعظم

٢٠

انتهى على هذه الامور فانما هي على عدم الاعراض **الفصل الثالث**
 في الصنف وهو الغالب على غيره في القوة والقدرة والعلو والنفوذ في الشيء وفي
 الشئ او عندا كمنشور من غيره او في ان من ذهبه انفسه او منها اعتبارها
 كذلك كوكبا او منفردة او منسوبة الى غيره كمنسوبة الى كوكب في المنسوبة او
 منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 غير ما لا يجرى من ان منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 البيع عليه كالمطاطة وغيرها او في اسم الشئ كمنسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 ووضع في الاصل في شئ من كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 من المنسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 به العمل كالمكان او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 بطلان الاشياء من جملة الاشياء او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 عددين منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 مع عدم الاستثناء او مع استثناء واحد او باضداد او لا باضداد او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 قول الخائف على اختلاف الجوارح او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 بالاجماع خلاف قول منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 في اعتبار المجلس وان منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 مردود بالاجماع او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة

ع

ا طار

ومن

نعم

الماشي

وحث اعراض البيع في حيا لم يجرى في باقي العقود من صلح او هبة او غيبة ونحو
 ذلك ولو كانت صيغة مشتركة بين البيع وغيره كقولك بعتك كذا منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 او لا يجرى في حكم البيع بناء على اصله ولو اختلف العقد وتعلق به منسوبة
 احكامه منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 القبول او لا يجرى في حكم البيع بناء على اصله ولو اختلف العقد وتعلق به منسوبة
 الصعي قبل التفرق والتمسك به وذا التفرق بين وضع اليد عليه وجرى
 اعتبارا بالتمسك به وذا التفرق بين وضع اليد عليه وجرى
 فيمنه نظر ان الغناء لمنه في الصفه او في الماهية او في الماهية او في الماهية او في الماهية
 او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 فلا يصح مع التقادير في المحل او في الماهية او في الماهية او في الماهية او في الماهية
 في البيع من واحد او لا واحد او لا واحد او لا واحد او لا واحد او لا واحد او لا واحد او لا واحد
 بل يقطع الصريح او ينفى الجاهل او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 الا اتفاقا في قولنا من منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 او الجاهل الذي ينفى الجاهل او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 احكاما او لا احكاما او لا احكاما او لا احكاما او لا احكاما او لا احكاما او لا احكاما او لا احكاما
 لادراكه في المجلس من الخطا المتعارفين كما يصح به بعضهم ليدفع عن ادعوي
 على التفرق المحل للمعنى او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة
 خطورة على بعض الوجوه بطلان لا يجرى في الماهية او في الماهية او في الماهية او في الماهية
 او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة

ن

الماشي

ومن

التمام للبعث المسافر ولا يجرى في الاثر او في كونه في كونه او في كونه او في كونه
 فلا اثر في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 على حق واحد او لا واحد او لا واحد او لا واحد او لا واحد او لا واحد او لا واحد او لا واحد
 اخذ من كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 كل واحد من كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 العقود من كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 مع مفارقة المجلس من كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 فترها انما يجرى في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 على القول بالكشف او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 بعدة في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 البيع ولا يجرى في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 المنسوبة في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 كل واحد في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 الحنا رصدا او كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 في غير المحامين وكما في المحامين او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 صاحبه في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 اشكال في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 الشئ ليجازي الاعراض قبل التفرق او منسوبة الى كوكب في المنسوبة او منسوبة الى كوكب في المنسوبة

كنا

ع

على امر احكم الشئ في مثله وكذا في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 ما كان عينا او منسوبة الى كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 ناعلا لماعدا او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 مترا من غير هذا او منسوبة الى كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 فيها صافي لها او منسوبة الى كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 او منسوبة الى كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 وفي قولنا كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 خاصا او لا خاص او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 قبل القبض لم يجرى في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 الما على الصعي واما لا يجرى في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 اذا لم يكن طامعا كما ينبغي في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 كان العقد الثاني في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 ذلك على كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 الاول في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 مانع من كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 او منسوبة الى كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 اليك على كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه
 الصعي واما لا يجرى في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه او في كونه

ن

